

قوة جاهزة للاشتباك رسالة الحكومة العراقية لترويع المحتجين

بغداد - يواصل نشاطه في بغداد حتى الجمهور على المشاركة في التظاهرات المرتقبة يوم الخامس والعشرين من الشهر الجاري، ما دفع رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، تلافياً لتكرار الجزرة التي تورطت فيها الحكومة وميليشيات عراقية موالية لإيران، ضد محتجين خرجوا مطلع الشهر الجاري ليهتفوا بسقوط النظام. وأبلغت مصادر مطلعة "العرب" بأن عبدالمهدي بذل جهوداً كبيرة في التواصل مع المتظاهرين خلال الأيام الماضية، على أمل إقناعهم بتأجيل تظاهراتهم، لكن جهودهم فشلت.

وأضافت المصادر أن عبدالمهدي عندما يتقن أن تأجيل موعد التظاهرات بات أمراً مستحيلاً، قرر أن يشكل قوة خاصة للتعامل معها.

وقال مكتب عبدالمهدي إن رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً استثنائياً لمجلس الأمن الوطني، الذي يضم وزراء الداخلية والدفاع وقادة الأمن الوطني والحشد الشعبي والمخابرات، "لناقشة الورقة الخاصة بسياق عمل قوات حفظ القانون"، التي تقرر تشكيلها "لخاتمة مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وبشكل منظم يكفله الدستور، وحماية المتظاهرين وحريتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي وفي جميع المحافظات، مع مراعاة حقوق الإنسان وضمان سير المرافق العامة وانسيابية حركة المرور والطرق والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وسلامة المجتمع".

وتقول المصادر الحكومية إن عبدالمهدي يريد احتواء الفوضى التي ضربت أجهزة الأمن المختلفة خلال التعامل مع تظاهرات مطلع أكتوبر، ودخول الحشد الشعبي على خط القمع، ما تسبب في سقوط 200 قتيل وجرح أكثر من 6 آلاف محتج، فضلاً عن اعتقال المئات من المتظاهرين.

ولذلك، تشكل عبدالمهدي هذه القوة الجديدة، لضبط قواعد الاشتباك، بعدما تورطت قوات أمنية وحشدية في فتح النار على المتظاهرين بلا مبرر.

ويقول مراقبون في بغداد إن الحكومة لا تريد أن تبدي أي قدر من المرونة مع حركة الاحتجاج، برغم

رئيس الوزراء العراقي يواصل عملية الهروب إلى الأمام في التعاطي مع تداعيات حركة الاحتجاج الشعبية الواسعة

ويواصل رئيس الوزراء العراقي عملية الهروب إلى الأمام في التعاطي مع تداعيات حركة الاحتجاج الشعبية الواسعة التي انطلقت مطلع الشهر الجاري، وذلك بإسناده مهمة "التحقيق" في استخدام العنف المفرط في قمع المتظاهرين و"كشف الحقائق" ومعاينة المقربين، للأشخاص ذاهم المتهمين بالمسؤولية عن ممارسة القمع. وتؤكد مصادر واسعة الاطلاع في بغداد لـ"العرب" أن "تكليف وزير التخطيط السني نوري الدليمي برئاسة لجنة تحقيقية لمعرفة ملابسات مقتل وجرح واعتقال الآلاف من الشباب الشيعة المحتجين على النظام الموالي لإيران لا يعدو أكثر من محاولة لئذ الرماح في العيون، إذ يعرف الجميع أن من يدير عملية التحقيق الآن هو رئيس هيئة الحشد الشعبي فالج الفياض".

الادعاء البريطاني: صفقة مدير باركليز مع حمد بن جاسم «رشوة»

لندن - قال ممثل الادعاء العام في بريطانيا أثناء إحدى جلسات نظر قضية صفقة بيع حصه من أسهم بنك "باركليز" البريطاني إلى قطر، إن الرئيس التنفيذي السابق للبنك، روجر جنكينز، حصل على مكافأة قدرها 25 مليون يورو (32 مليون دولار) بعد إتمام الصفقة التي قدرت بالمليارات من الدولارات.

وذكر مكتب مكافحة الجرائم الخطيرة في بريطانيا أن جنكينز قاد المناقشات مع رئيس وزراء قطر في ذلك الوقت الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني والتي انتهت بالتوصل إلى صفقة استثمارية تضم صندوق الثروة السيادي القطري والشيخ حمد بن جاسم ومحامين من بريطانيا. ويحقق مكتب مكافحة الجرائم الخطيرة مع جنكينز واثنين من مسؤولي بنك باركليز السابقين للاشتباه في إغاثتهم حوالي 322 مليون جنيه إسترليني دفعها بنك باركليز رسوماً للمطربين من أجل إتمام الصفقة. ولم تستبعد مصادر غربية أن يكون الشيخ حمد بن جاسم بصدد الاستعداد للمزيد من الملاحقات القضائية ضده في أوروبا، ولكن هذه المرة بتهمة أخطر من تهمة الفساد التي تلاحقه ضمن قضية بنك باركليز، وهي تهمة الإرباب على اعتبار أن رئيس الوزراء القطري السابق هو أحد كبار الرموز وصناع السياسات في مرحلة الحكم التي انطلقت في قطر إثر انقلاب أمير قطر السابق ووالد الأمير الحالي، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

بغداد - يواصل نشاطه في بغداد حتى الجمهور على المشاركة في التظاهرات المرتقبة يوم الخامس والعشرين من الشهر الجاري، ما دفع رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، تلافياً لتكرار الجزرة التي تورطت فيها الحكومة وميليشيات عراقية موالية لإيران، ضد محتجين خرجوا مطلع الشهر الجاري ليهتفوا بسقوط النظام. وأبلغت مصادر مطلعة "العرب" بأن عبدالمهدي بذل جهوداً كبيرة في التواصل مع المتظاهرين خلال الأيام الماضية، على أمل إقناعهم بتأجيل تظاهراتهم، لكن جهودهم فشلت.

وأضافت المصادر أن عبدالمهدي عندما يتقن أن تأجيل موعد التظاهرات بات أمراً مستحيلاً، قرر أن يشكل قوة خاصة للتعامل معها.

وقال مكتب عبدالمهدي إن رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً استثنائياً لمجلس الأمن الوطني، الذي يضم وزراء الداخلية والدفاع وقادة الأمن الوطني والحشد الشعبي والمخابرات، "لناقشة الورقة الخاصة بسياق عمل قوات حفظ القانون"، التي تقرر تشكيلها "لخاتمة مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وبشكل منظم يكفله الدستور، وحماية المتظاهرين وحريتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي وفي جميع المحافظات، مع مراعاة حقوق الإنسان وضمان سير المرافق العامة وانسيابية حركة المرور والطرق والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وسلامة المجتمع".

وتقول المصادر الحكومية إن عبدالمهدي يريد احتواء الفوضى التي ضربت أجهزة الأمن المختلفة خلال التعامل مع تظاهرات مطلع أكتوبر، ودخول الحشد الشعبي على خط القمع، ما تسبب في سقوط 200 قتيل وجرح أكثر من 6 آلاف محتج، فضلاً عن اعتقال المئات من المتظاهرين.

ولذلك، تشكل عبدالمهدي هذه القوة الجديدة، لضبط قواعد الاشتباك، بعدما تورطت قوات أمنية وحشدية في فتح النار على المتظاهرين بلا مبرر.

ويقول مراقبون في بغداد إن الحكومة لا تريد أن تبدي أي قدر من المرونة مع حركة الاحتجاج، برغم

بغداد - يواصل نشاطه في بغداد حتى الجمهور على المشاركة في التظاهرات المرتقبة يوم الخامس والعشرين من الشهر الجاري، ما دفع رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، تلافياً لتكرار الجزرة التي تورطت فيها الحكومة وميليشيات عراقية موالية لإيران، ضد محتجين خرجوا مطلع الشهر الجاري ليهتفوا بسقوط النظام. وأبلغت مصادر مطلعة "العرب" بأن عبدالمهدي بذل جهوداً كبيرة في التواصل مع المتظاهرين خلال الأيام الماضية، على أمل إقناعهم بتأجيل تظاهراتهم، لكن جهودهم فشلت.

وأضافت المصادر أن عبدالمهدي عندما يتقن أن تأجيل موعد التظاهرات بات أمراً مستحيلاً، قرر أن يشكل قوة خاصة للتعامل معها.

وقال مكتب عبدالمهدي إن رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً استثنائياً لمجلس الأمن الوطني، الذي يضم وزراء الداخلية والدفاع وقادة الأمن الوطني والحشد الشعبي والمخابرات، "لناقشة الورقة الخاصة بسياق عمل قوات حفظ القانون"، التي تقرر تشكيلها "لخاتمة مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وبشكل منظم يكفله الدستور، وحماية المتظاهرين وحريتهم في التعبير عن الرأي بشكل سلمي وفي جميع المحافظات، مع مراعاة حقوق الإنسان وضمان سير المرافق العامة وانسيابية حركة المرور والطرق والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وسلامة المجتمع".

وتقول المصادر الحكومية إن عبدالمهدي يريد احتواء الفوضى التي ضربت أجهزة الأمن المختلفة خلال التعامل مع تظاهرات مطلع أكتوبر، ودخول الحشد الشعبي على خط القمع، ما تسبب في سقوط 200 قتيل وجرح أكثر من 6 آلاف محتج، فضلاً عن اعتقال المئات من المتظاهرين.

ولذلك، تشكل عبدالمهدي هذه القوة الجديدة، لضبط قواعد الاشتباك، بعدما تورطت قوات أمنية وحشدية في فتح النار على المتظاهرين بلا مبرر.

ويقول مراقبون في بغداد إن الحكومة لا تريد أن تبدي أي قدر من المرونة مع حركة الاحتجاج، برغم

لا أفق للوساطة الباكستانية بين السعودية وإيران دعم طهران للميليشيات يحول دون أي تقدم في علاقتها مع الرياض



رسائل إيرانية مجترمة

لكن نحاول أن يعكس هذا النقاش إلى تطبيق فعلي على الأرض". ولدى السعودية ستة مطالب عاجلة للبدء في حوار مع إيران، إذ إن المملكة تدفع باتجاه حل سياسي للأزمة اليمنية يفوضه في كل مرة التدخل الإيراني هناك.

وتتلخص مطالب الرياض القابلة للتحقيق على أرض الواقع إن كانت لدى الطرف المقابل جدية واستعداد لتحقيق السلام في المنطقة ونزع فتيل التوتر فيها، في وقف طهران دعماً للإرهاب وسياسات الفوضى والتدمير والتدخل في شؤون الدول العربية الداخلية. وإلى جانب الوساطة الباكستانية تواصل الحكومة العراقية محاولات التوسط بين إيران والسعودية على الرغم من فشلها في وساطات سابقة لتهدئة التوتر.

وقال رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي في تصريحات صحافية الأحد إن بلاده "تلعب دوراً إيجابياً في تهدئة التوترات بالمنطقة وأن السعودية وإيران والولايات المتحدة تبحث عن التهدئة وحلحلة الأمور".

وتساءلت دوائر سياسية عما يمكن أن يتيح للعراق النجاح في مهمة الوساطة الصعبة بين الرياض وطهران، والتي فشلت فيها أطراف كانت مؤهلة أكثر من العراق للقيام بهذا الدور مثل سلطنة عُمان الأكثر قرباً من إيران.

فيما العالم مستمر بعزله أكثر فأكثر، حيث يتوقع محللون استراتيجيون أخطاء إيرانية أكبر في المستقبل القريب، واصطفاً دولياً أكبر تجاهها. وإلى جانب الملف اليمني، تتزاحم الملفات بين طهران والرياض، ووصل التوتر في منطقة الخليج المتصاعد منذ شهر نرخته إثر اتهام إيران بضرب منشآت أرامكو النفطية، الأمر الذي هدد سلامة خمس إمدادات الطاقة العالمية. واتهمت السعودية والولايات المتحدة ثم ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا، طهران بالوقوف خلف ضربات جوية استهدفت المنشأة الاستراتيجية في شرق السعودية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة 20 بالمئة. ونفت طهران كعادتها أي تورط لها في الهجمات التي تنهاها المتحدرون الحوثيون في اليمن المدعومون من إيران والذين يقاتلهم تحالف عسكري تقوده الرياض.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أعرب عن أمله في أن يؤدي وقف إطلاق النار، الذي أعلنه الحوثيون من جانبهم، إلى حوار سياسي وإنهاء الحرب في اليمن، لكنه طالب أولاً بأن توقف إيران دعماً للحوثيين.

وعما إذا كان مستعداً للتفاوض على إنهاء الحرب في اليمن، قال الأمير محمد بن سلمان "نحن نقوم بذلك كل يوم،

والإقليمية والآراء المختلفة للجانبين حول نظام الأمن الإقليمي، لا يتوقع متابعون أن تفضي الوساطة الباكستانية إلى نتائج ملموسة ما لم تغير إيران سياستها في المنطقة. ويرى هؤلاء أن الملف اليمني عنصر مهم في نجاح أو فشل الوساطة الباكستانية، إذ أن الرياض لا يمكن أن تقبل حواراً مع أطراف تهدد أمنها القومي وعمقها الاستراتيجي وهو ما أكد وزير الشؤون الخارجية للسعودية عادل الجبير حيث استبعد أن تبحث بلاده مع إيران الأزمة في اليمن. ومهدت الرياض لرفضها الوساطات التي تبعت بها طهران عبر تصريحات سابقة للجبير قال فيها "المملكة لم ولن تتحدث عن اليمن مع النظام الإيراني، فاليمن شأن اليمنيين بكافة مكوناتهم وسبب أزمة اليمن هو الدور الإيراني". ووصف وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية النظام في إيران بأنه "مارق"، مشيراً إلى أن "آخر ما يريده هذا النظام في إيران هو التهدة والسلام في اليمن". وأكد أن النظام الإيراني "يزود أتباعه بالأسلحة والصواريخ التي تستهدف أبناء اليمن وأمن المملكة ودول المنطقة"، متسائلاً عن سبب عدم تقديم طهران مساعدات لليمن بدلاً من جلب أسلحة بلاده. ويواصل النظام الإيراني التسويق لدعوات السلام في المنطقة،

قللت دوائر دبلوماسية عربية وغربية من شأن الوساطة التي تقودها باكستان لتهدئة التوتر بين السعودية وإيران، رغم أهميتها. ويرجع ذلك، حسب هؤلاء، إلى أن النظام الإيراني يعي جيداً أن الكف الجيران بالوكالة عبر الميليشيات هي المفاتيح الأساسية لأي تهدئة محتملة، وهو ما لا يمكن له الالتزام به، فالسلام وفق المنظور الإيراني تقابله الهجمات الحوثية على أرامكو.

الرياض - نقل رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان رسائل مكبرة من إيران سبقتها بعض التصريحات الدبلوماسية من الرئيس الإيراني حسن روحاني بشأن استعداد بلاده لإنهاء الاختلافات السياسية مع السعودية، إلا أن الرياض لم زالت تنتظر إجابة إيرانية وتعد لم تف به طهران عن تدخلها في شؤون دول الجوار ودعم الميليشيات والتحريض الطائفي.

والقنن عمران خان في الرياض الثلاثاء العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في زيارة تأتي بعد يومين من إجرائه محادثات في إيران في إطار "وساطة" يقوم بها بين القوتين الإقليميتين لنزع فتيل التوتر في الخليج. وكان خان أجرى الأحد محادثات في إيران في زيارة قال إن "سببها هو أننا لا نرغب في نزاع بين السعودية وإيران".

رغم حرص السعودية على الانخراط في أي تسوية سلمية لحلحلة الأزمات إلا أنها لا يمكن أن تقبل التفاوض مع أطراف تستهدف حدودها

ويرى مراقبون أن طهران تمارس التضليل الاستراتيجي بدعواتها المتكررة إلى الحوار تزامناً مع مواصلة دعمها للميليشيات في المنطقة، إذ يعزو هؤلاء الاندفاع الإيراني تجاه الوساطة الباكستانية وقبلها العراقية إلى القويبات الاقتصادية المفروضة عليها التي يبدو أنها بلغت قوة تأثيرها إلى أكثر من قدرة البلاد على تحملها. وبالنظر إلى مستوى الخلافات بين الرياض وطهران بشأن القضايا والملفات

قطر تخرج عن الإجماع العربي بمباركة الهجوم التركي على سوريا

تحتضنه الدوحة تحت عنوان "التحديات الأمنية التي يفرضها تداول المعلومات المضللة في وقتنا الحاضر". ولم يفاجئ التماهي القطري التركي في مسألة كهذه، الكثير من الخبراء إذ أن الموقف القطري من العملية العسكرية التركية يثبت طبيعة العلاقة والمصالح المشتركة التي تجمع الدوحة بأقره. ويعد الموقف القطري مؤشراً جديداً على تطابق وجهتي نظر البلدين في العديد من القضايا الإقليمية، وهما الدولتان اللتان تعرفان بدعم الجماعات المتطرفة ورعاية الكثير من الجماعات الإرهابية وتمويلها عبر العالم. ويرى مراقبون أن المشروع التركي والقطري متطابقان، ويقومان على فكرة تقاسم جغرافية المنطقة، وأن الدوحة جزء من المشروع التوسعي الذي يقوده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأن أي توسع لتركيا سواء كان من خلال الاحتلال أو فرض أجنذات سياسية، يفرض القيادة القطرية، حيث أن الطرفين شريكان منذ العام 2006. وبحسب محللين سياسيين، فإن موقف الدوحة امتداد للسياسة

التي جلبتهم تركيا للقتال إلى جانب قواتها ويُعتقد على نطاق واسع أنهم من تنظيمات متشددة مثل تنظيم جبهة النصرة المصنّف إرهابياً. وعُرف خلف، كما ونفت كاميرات المسلحين أنفسهم عملية قتل أسرى مقيدين بدم بارد وفي أجواء من المرح والتباهي على طريقة تنظيم داعش. ولم يستبعد مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الثلاثاء تحميل تركيا المسؤولية عن عمليات الإعدام تلك. وقال روبرت كولفيل المتحدث باسم المكتب في إفادة صحافية في جنيف "إن المكتب حصل على لقطات تصور عمليات القتل التي نفذها في ما يبدو مقاتلو جماعة أحرار الشرقية قرب منبج". وأضاف كولفيل "تركيا قد تعتبر دولة مسؤولة عن انتهاكات جماعات تابعة لها طالما تمارس سيطرة فعالة على هذه الجماعات أو العمليات التي حدثت خلالها تلك الانتهاكات". وتابع "نحن السلطات التركية على البدء فوراً في تحقيق محايد مستقل ويتسم بالشفافية".

الدوحة - تواصل دولة قطر الاستماعة في الدفاع عن الهجوم التركي على شمال شرق سوريا والذي أدانته جامعة الدول العربية، لتواصل بذلك الإجماع في شق الصف العربي ومقارنته للأزمات الإقليمية.

وقال وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، الأربعاء، إن حماية تركيا لنفسها من "الإرهابيين ليست جريمة"، في وقت وصف فيه حلفاء أنقرة في حلف شمال شرق سوريا بـ"الغزوة".

وتظهر هذه التصريحات تبني قطر بشكل كامل للطرح التركي الذي يصدر على الخط بين قوات سوريا الديمقراطية التي تحصر نشاطها العسكري داخل الأراضي السورية وكانت لها مساهمة كبيرة في الحرب على تنظيم داعش الذي يضم في صفوفه الآلاف من المقاتلين الأجانب الذين دخلوا سوريا عبر الأراضي التركية، وبين حزب العمال المعارض لتركيا والذي يخوض ضدها صراعا مسلحاً مستمراً منذ عقود. ومن المفارقات أن وزير الدفاع القطري جاء بمناسبة مؤتمر أمني